

Distr.: General
9 November 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير مرحلي من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

عن الفترة من ١٤ آب/أغسطس إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة ستة أشهر عاقدا النية على تمديد تلك الولاية لفترة أخرى ونهائية مدتها ستة أشهر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وطلب إلى المجلس في الفقرة ٦ من القرار أن أطلعته عن كثر وبانتظام على التطورات التي تستجد في الميدان وعلى تنفيذ هذا القرار وبخاصة فيما يتعلق بالتقدم المحرز صوب إنجاز المهام الرئيسية لولاية البعثة، وذلك بتقديم تقرير في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار ثم كل ثلاثة أشهر بعد ذلك. وطلب المجلس في الفقرة ٧ تضمين التقرير توصيات بشأن مهام عنصر الشرطة والعنصر العسكري وتشكيلهما لكي يستعرضها المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ويستعرض هذا التقرير الأنشطة التي قامت بها البعثة منذ تقديم تقريره الأخير في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/669)، ويتضمن توصيات على أساس استنتاجات بعثة التقييم التقني المتكامل التي زارت تيمور - ليشتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

ثانيا - آخر التطورات السياسية في تيمور - ليشتي

٢ - ظلت تيمور - ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في حالة سلام واستقرار بعد المظاهرة التي قامت الشرطة بتفريقها باستخدام الغاز المسيل للدموع في ٢٠ تموز/يوليه. وقد بذلت الحكومة جهودا ضخمة لمعالجة القضايا الملحة التي يواجهها البلد، بما في ذلك مسألة قدامى المحاربين وتبادل أعمال العنف بين ممارسي فنون الرياضة القتالية. وتجري الأعمال



التحضيرية للانتخابات المحلية بعد أن نجحت عملية تسجيل الناخبين. وبذل البرلمان الوطني جهداً مصمماً لاختيار أمين حقوق الإنسان والعدالة، ولكن لم يكلل ذلك بالنجاح حتى الآن. والعلاقات بين تيمور - ليشتي والبلدان المجاورة آخذة في النمو ولكنها لم تسفر بعد عن أية اتفاقات محددة بشأن تعيين الحدود والمسائل الأخرى المتعلقة.

٣ - وقد عرضت على الدورة التشريعية للبرلمان الوطني للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، التي انعقدت في ٢١ أيلول/سبتمبر بعد انقضاء العطلة الصيفية، عدة مشاريع قوانين هامة لكي تنظر فيها، بما فيها مشروعاً قانونين، بشأن التجمع والتظاهر، وقانون أساسي لإنشاء مكتب المدعي العام، وقانون يتعلق بالموظفين القضائيين، وتمديد للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، فضلاً عن تقارير لجنة شؤون المقاتلين السابقين ولجنة شؤون قدامى المحاربين. وقد أثار بعض أفرقة حقوق الإنسان فيما يتعلق بمشروع قانون التجمع والتظاهر، مخاوف بشأن الأحكام المتصلة بالقيود المفروضة على تنظيم المظاهرات والقيام بها. وهذا يبين مرة أخرى استصواب توسيع نطاق الحوار والمناقشة بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن كثير من المسائل الهامة المعروضة على البرلمان.

٤ - وعقد البرلمان في ١٦ و ١٧ آب/أغسطس دورة استثنائية أثناء عطلة الصيف لاختيار أمين حقوق الإنسان والعدالة. غير أنه أجريت جولتا تصويت دون أن يحصل أي من المرشحين الثلاثة على أصوات كافية. ثم أعاد البرلمان فتح باب الترشيح للمنصب في ٥ تشرين الأول/أكتوبر وأجري في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر محاولة ثانية لاختيار أمين حقوق الإنسان من بين اثنين من المرشحين. ولكن مرة أخرى لم يحصل أي منهما على الأغلبية المطلقة من الأصوات المطلوبة للتعيين. ونظراً لأهمية المنصب يجب أن يعمل البرلمان على تعيين الأمين في وقت مبكر.

٥ - واكتمل تسجيل الناخبين في الانتخابات المحلية في ٣١ تموز/يوليه وبلغ عدد من سجلوا أسمائهم في سجل التصويت حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد أجريت هذه العملية بنجاح بصفة عامة؛ بيد أنه تم إلقاء القبض على بعض أعضاء جماعة سياسية معارضة في عدد من المقاطعات فيما يتصل بادعاءات منع الناس من تسجيل أسمائهم أو إتلاف بطاقات تسجيل الناخبين. وتشير هذه الحوادث إلى أنه ربما سيلزم القيام برصد عن كثب في تلك الأماكن وقت الاقتراع.

٦ - وواصلت اللجنة الانتخابية الوطنية والأمانة الفنية لإدارة الانتخابية الأعمال التحضيرية لانتخابات مجالس ورؤساء مجالس الوحدات الإدارية الأصغر. وتعزم الحكومة إجراء الانتخابات المحلية على مراحل في جميع أنحاء البلد قبل بداية السنة المالية التالية في

تموز/يوليه ٢٠٠٥. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر أقرت اللجنة الانتخابية الوطنية إجراءات ترشيح المرشحين ولكنها لم تعلن بعد القوائم الانتخابية ولم توافق بعد على عدد من الإجراءات الأخرى، ومن بينها إجراءات الاقتراع وعدّ الأصوات. وتجري حاليا عملية التربية الوطنية المتعلقة بالانتخابات ويقوم الرئيس غوسماو بزيارة المقاطعات مع ممثلين للحكومة لمخاطبة السكان المحليين ضمن برنامجه للرئاسة المفتوحة. وقد زار الرئيس أربع مقاطعات. كما يكرس رئيس الوزراء ماري الخاطري قدرا كبيرا من الوقت لعملية التربية الوطنية خلال زيارته لأنحاء البلد المختلفة.

٧ - وقامت القيادة التيمورية بسلسلة من الجهود لمعالجة تظلمات أعضاء المقاومة السابقين والجماعات الأخرى الساخطة، بعد أن أدركت الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول لقضية قدامى المحاربين على إثر المظاهرات التي قامت بها جماعة تتألف على الأكثر من قدامى المحاربين في يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه. وكما أبلغ مجلس الأمن من قبل، عقد حوار وطني في ٢١ آب/أغسطس بين قدامى المحاربين ومؤسسات الدولة، وصدر إعلان ختامي يحدد التزامات الجانبين. غير أن الجانبين كليهما لم يشعرا بالرضى عن نتيجة الحوار. وفي محاولة للتقدم صوب حل قضية قدامى المحاربين، اتخذ الرئيس غوسماو ترتيبات لكي يعقد قائد بارز من قدامى المحاربين اجتماع متابعة مع رئيس الوزراء لبحث شواغل قدامى المحاربين. وبينما أعرب كل منهما عن الرغبة في إجراء المحادثات، لم يتم اجتماعهما بعد. وفي الوقت نفسه، عقد رئيس الوزراء اجتماعا مع أعضاء السلك الدبلوماسي في ديلي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، لطلب دعمهم لبرنامج للاعتراف بإسهامات قدامى المحاربين والمقاتلين السابقين وتكرمهم، والعمل على إعادة إدماجهم في الحياة المدنية وتوفير المساعدة المالية لأشدهم حاجة ولأسرهم. وستشكل المساعدة الدولية عاملا حيويا في حل هذه القضية بنجاح.

٨ - وفي الوقت نفسه، تنظر اللجنة البرلمانية المخصصة لشؤون قدامى المحاربين في التقرير النهائي للجنة شؤون المقاتلين السابقين ولجنة شؤون قدامى المحاربين. وحيث أن اللجنة البرلمانية لم تحرز تقدما ذا شأن قبل ١٤ أيلول/سبتمبر، وهو الموعد النهائي لتقديم تقريرها النهائي منحت تمديدا لولايتها مع إمكانية توسيع نطاق مسؤولياتها، بما في ذلك صياغة تشريع بشأن الاعتراف بقدامى المحاربين.

٩ - وبينما يجري حاليا إعداد تقرير اللجنتين المتصل بأعضاء المقاومة المسلحين، شكل الرئيس غوسماو لجنة لشؤون كوادرات المقاومة لتحديد أعضاء المقاومة المدنيين. ونظرا لتعدد المسألة، بما في ذلك ادعاءات مزيد من الأشخاص بأنهم كانوا ضمن المقاومة المدنية وليس

المقاومة المسلحة وقلة وضوح هياكل المقاومة تلك بما فيه الكفاية، من المرجح أن تواجه هذه اللجنة تحديا هائلا في تنفيذ ولايتها.

١٠ - كما بذلت الحكومة جهودا لكبح التصاعد الأخير في حوادث العنف بين مجموعات ممارسي فنون الرياضة القتالية. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، توجه وزير الخارجية خوسيه راموس هورتا إلى إحدى المناطق التي وقع فيها العنف مؤخرا لالتماس حل ممكن. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر نظمت الشرطة الوطنية التيمورية، بمساعدة مكتب الرئيس، حلقة عمل حضرها أعضاء مجموعات ممارسي فنون الرياضة القتالية ومؤسسات الدولة المعنية لبحث المبادرات الممكنة اتخاذها لحل المشكلة.

١١ - وفي ١٨ آب/أغسطس قدم الرئيس غوسماو لأعضاء السلك الدبلوماسي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية نسخة من التقرير النهائي للجنة التحقيق المستقلة بشأن الحادث الذي وقع في لوس بالوس في ٢٤ كانون الثاني/يناير حين حدثت مواجهة بين أفراد من القوات المسلحة والشرطة الوطنية. ويقدم التقرير عرضا عاما للأحوال السيئة الراهنة لأفراد القوات المسلحة، يُقترح بعض الحلول للمشاكل التي تواجهها القوات المسلحة ولكنه لا يتناول مسألة المساءلة الفردية عن سوء السلوك أثناء الحادث. وسيكون اتخاذ إجراء صارم حيال أعضاء القوات المسلحة الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذا الاعتداء الخطير على السلطة المدنية خطوة أولى هامة لحل المشاكل العديدة للقوات المسلحة.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر، بدأت الحكومة رسميا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وعدة من برامج الأمم المتحدة عملية الإبلاغ عن تنفيذها لسبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان انضمت إليها تيمور - ليشتي. ويمثل إدماج معاهدات حقوق الإنسان هذه في القانون الوطني لتيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٢ خطوة هامة صوب أعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان. غير أن الأعمال التام لهذه المعايير يقتضي الاحترام لجميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا وحمايتها على النحو الواجب، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع.

١٣ - وقد تعززت العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا بفضل الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الخطاري إلى جاكرتا من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بمناسبة أداء رئيس جمهورية إندونيسيا الجديد سوسيلو بامبانغ يودويونو اليمين القانونية. وكانت مشاركة وزير الخارجية هورتا في الاحتفالات باستقلال إندونيسيا التي جرت في كوبانغ، بتيمور الغربية في آب/أغسطس بادرة أخرى لتحسّن العلاقات بين البلدين. بيد أن المحادثات بشأن تعيين الحدود لم تسفر عن التوصل إلى اتفاق نهائي في تشرين الأول/أكتوبر كما كان متوقعا، رغم

اجتماع الجانبين مرة في أيلول/سبتمبر ومرة في تشرين الأول/أكتوبر. ومن الأهمية القصوى أن تتجسد العلاقات الحسنة في شكل حل المشاكل الثنائية المعلقة. وتدعو الحاجة إلى أن يعجل البلدان وضع الصيغة النهائية للاتفاق بشأن حدودهما البرية من أجل تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على أتم استعداد لمواصلة تقديم دعمها للبلدين في مساعيها المشتركة في هذا الصدد.

١٤ - وعقدت الجولة الثانية من المفاوضات بشأن الحدود البحرية في كانبرا وفي داروين بأستراليا في الأسبوعين الأخيرين من أيلول/سبتمبر ومرة أخرى في ديلي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ومن المأمول أن يتوصلا إلى عقد ترتيب مفيد للطرفين في أقرب وقت ممكن يتيح استغلال موارد النفط والغاز الطبيعي في المنطقة بنجاح.

١٥ - وقد دخلت إحدى سفن البحرية الإندونيسية المياه الإقليمية لتيمور - ليشتي في ١٩ أيلول/سبتمبر أثناء تعقبها لمركب سياحي خاص. ثم عادت سريعا إلى المياه الإندونيسية. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عبر أفراد عسكريون إندونيسيون خط التنسيق الاستراتيجي في منطقة كروز في أوسيسي. ومن المأمول ألا تتكرر مثل هذه الحوادث في المستقبل، حتى لا تؤثر على العلاقات الودية التي عمل قادة البلدين بفعالية على تعزيزها.

ثالثا - مساهمة الأمم المتحدة

ألف - دور البعثة

١٦ - عقب مناقشة مجلس الأمن بشأن تقريره السابق (S/2004/669) في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، شكل ممثلي الخاص ثمانية أفرقة عاملة لتقوم بمعالجة بعض الشواغل التي أبرزتها الدول الأعضاء. وتجمع الأفرقة بين جميع الأطراف، بما في ذلك حكومة تيمور - ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية، ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين الثنائيين ومتعددي الأطراف. والغرض من الأفرقة هو أن تساعد في الوقت المناسب على تحديد الأنشطة التي يتطلبها الانتقال السلس من عمليتي حفظ السلام وبناء السلام إلى المساعدة التقليدية في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة.

١٧ - وإذ توشك البعثة على الانتهاء سيكون تنظيم حملة إعلامية منسقة ومنهجية داخل البلد حيويا من أجل طمأنة السكان المحليين إلى استمرار المساعدة الدولية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف. وقد بدأت هذه العملية بالفعل بواسطة برنامج إذاعي أسبوعي جديد باللغة المحلية (تيتوم) من الإذاعة الوطنية.

١٨ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، قامت بعثة للتقييم التقني المتكامل من مقر الأمم المتحدة بزيارة تيمور - ليشتي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض الحالة في الميدان. وأجرت البعثة خلال زيارتها مناقشات مستفيضة مع قادة تيمور والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، وممثلي الدوائر الدبلوماسية، وبرامج ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية. كما زارت البعثة مقاطعات الحدود.

١٩ - ووجدت البعثة أن تيمور - ليشتي قد أحرزت مزيداً من التقدم منذ بدء مرحلة توطيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أيار/مايو ٢٠٠٤، في تطوير مؤسسات الدولة الرئيسية وأجهزة الأمن، واعتمدت عدداً من التشريعات الهامة. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات كبرى، ويعتبر تواصل المساعدة الدولية أساسياً. وهناك إجماع في الرأي على أنه يجب الإبقاء على المهام الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم وعلى تشكيلها وحجمها، بما في ذلك تشكيل وحجم ومهام عنصر الشرطة والعنصر العسكري، حتى أيار/مايو ٢٠٠٥. وترد أدناه تفاصيل استنتاجات بعثة التقييم.

البرنامج الأول

تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة في تيمور - ليشتي وللعدالة في مجال الجرائم الخطيرة

١ - تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة

٢٠ - وبينما تحقق مزيد من التقدم خلال الفترة قيد الاستعراض ما زال تطوير الإدارة العامة التيمورية لا يتطلب مساعدة دولية كبيرة على المديين القصير والمتوسط. وقد طرأ تحسن ملموس على عملية تعيين نظراء تيموريين في الوظائف الرئيسية. وأحرزت بعض مؤسسات الدولة تقدماً هاماً نحو الاستغناء عن الخبراء الدوليين، مثل هيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات، التي تحققت فيها عملية إسناد جميع وظائف الإدارة العليا إلى مواطنين تيموريين. غير أن بعض الوظائف الرئيسية الأخرى لا تزال شاغرة، مثل وظائف الأمناء الدائمين في عدد من الوزارات، ولا تزال الحاجة تدعو إلى توظيف مواطنين تيموريين لشغل كثير من وظائف المستوى الإداري المتوسط. وبصفة عامة لا يزال كثير من مؤسسات الدولة يعتمد على المستشارين الدوليين للعمل بكفاءة. ويتجلى ذلك بوضوح أكبر في قطاعي المالية والعدل، حيث تدعو الحاجة إلى تدريب متخصص في مجالات القانون والحاسبة ومراجعة الحسابات، لاكتساب المعارف والمهارات المهنية. وإلى الآن لا يزال بعض المستشارين

الدوليين يؤدون مهام تنفيذية وتوجيهية بسبب النقص في عدد المواطنين التيموريين ذوي الخبرة والمهارة.

٢١ - وبينما يستمر ٥٨ من المستشارين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في تدريب وتوجيه نظرائهم التيموريين، ضمن النهج الشامل لتنمية القدرات المؤسسية، تحول دورهم من تدريب وتوجيه الأفراد إلى دور موجه نحو تنمية القدرات المؤسسية. وبغية إكمال ولاية البعثة في أيار/مايو ٢٠٠٥، يشجع المستشارون على زيادة سيطرة مؤسسات الدولة على كافة خطوات تنمية القدرات، من خلال المشاركة المباشرة لوحدة تنسيق تنمية القدرات التابعة لمكتب رئيس الوزراء. وتركز أنشطة تنمية القدرات بخاصة على ثلاثة مجالات: المهارات والمعارف؛ النظم والعمليات؛ المواقف والسلوك. ويجري وضع الصيغة النهائية لخطط عمل محددة لتوجيه الأنشطة خلال الفترة المقبلة. وبالتعاون مع مؤسسات الدولة يقوم المستشارون بصياغة استراتيجيات انسحاب لضمان استمرارية الدعم بعد انتهاء ولاية البعثة. وسيطلب ذلك تحديد الشركاء الذين يقدمون المساعدة بعد أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢٢ - ويظل قطاع العدالة ضعيفا بصورة خاصة. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء تواصل بعثة الأمم المتحدة دعم تنمية القدرات المؤسسية لهذا القطاع الذي يعمل فيه ٢١ مستشارا دوليا، بهدف إقامة نظام قضائي مستقل في البلاد. بيد أن معظم المستشارين إما لا يوجد نظراء لهم ممن تلقوا تدريباً قانونياً أو لا نظراء لهم على الإطلاق حتى الآن.

٢٣ - وقد عُيِّن أربعة قضاة دوليين حديثاً للعمل في محاكم المقاطعات، مما أسهم في أداء هذه المحاكم لعمليها والتقليل من تراكم القضايا الإجرامية العادية. وبينما يتم حالياً النظر في مشروع مدونة القوانين الجنائية ومشروع مدونة للإجراءات الجنائية، تم إعداد القانون الأساسي لمكتب المدعي العام بمساعدة مستشاري بعثة الأمم المتحدة وينتظر موافقة الحكومة عليه قبل تقديمه إلى البرلمان الوطني. وحال إقرار هذه التشريعات ستسهم في إيضاح أدوار واختصاصات دائرة الشرطة والادعاء.

٢٤ - ويُخضع القضاة الوطنيون لفترة تدريب إلزامية في مركز التدريب القضائي، يجريها مستشارو بعثة الأمم المتحدة، حيث لا يوجد عدد كاف من فقهاء القانون التيموريين للقيام بتدريب مهني على مستوى الدراسات العليا لملء الوظائف المعنية. وقد بدأ الفوج الأول المكون من ٦١ قاضياً ومدعياً عاماً ومحامياً دفاع مجاني برنامجاً تدريبياً مدته ٣٦ شهراً. وسيكون تأكيد تعيينهم في هذه المهام رهناً بنجاحهم في إكمال البرنامج التدريبي. وللتصدي

للنقص الشديد في المترجمين الشفويين والتحريريين في قطاع العدل، بدأ في أكتوبر تنفيذ برنامج تدريبي للمترجمين الشفويين والتحريريين.

٢٥ - وخلال عملية التخطيط لمرحلة توطيد بعثة الأمم المتحدة، حددت البعثة وظائف المستشارين المدنيين الـ ٥٨ بعناية، بالتعاون مع الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء. وكان الهدف يتمثل في سد احتياجات تيمور - ليشتي الأشد إلحاحاً إلى المساعدة الخارجية. وكان من المقرر تكميل عملهم بواسطة برنامج مساعدة يديره البرنامج الإنمائي ويتكون من ١٠٢ من المستشارين المدنيين. وبسبب نقص التمويل، لم يُعين في إطار البرنامج حتى الآن سوى ٥٠ مستشاراً مدنياً. ودلت التطورات التي شهدتها الأشهر الستة الماضية على أن عمل المستشارين المدنيين أساسي لدعم جهود البلد الرامية لإنشاء أطر قانونية ومؤسسية أساسية، وضمان استمرار عمل المؤسسات الحيوية واستقرارها، في الوقت الذي ينمي فيه التيموريون قدراتهم الذاتية.

٢٦ - وقد سجل هذا التقرير وتقرير الأخير الإنجازات التي حققتها تيمور - ليشتي منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. غير أن من الواضح أيضاً أن نظامي الإدارة العامة والعدالة ما زالا ضعيفين وهشين وأن استمرار المساعدة الدولية لا غنى عنه في هذه المرحلة. ومن المتفق عليه عموماً، أن من الأهمية بمكان الاحتفاظ بوظائف المستشارين المدنيين الـ ٥٨ في بعثة الأمم المتحدة خلال الأشهر الستة المقبلة، وإنني اتفق مع هذا الرأي. وتخفيض عدد المستشارين الآن إجراء سابق لأوانه، حيث إن ذلك سيؤثر دون شك على أداء وظائف حيوية في المؤسسات الحكومية. وفي غضون الأشهر الستة المقبلة سيستمر هؤلاء المستشارون في تدريب نظرائهم التيموريين، وفي المساعدة على وضع الأطر القانونية، وضمان عمل المؤسسات العامة بفعالية وثبات. وفي نفس الوقت ينبغي وضع استراتيجية انسحاب متماسكة وفعالة بحيث يتولى مهام المستشارين عندما يغادرون في أيار/مايو مواطنون تيموريون أو شركاء متعدّدو الأطراف.

٢ - دعم نظام العدالة في مجال الجرائم الخطيرة

٢٧ - منذ تقديم تقريره الأخير إلى المجلس استمرت العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة في التركيز على تلبية المطالب الواردة في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). وقد أوشكت وحدة الجرائم الخطيرة على الانتهاء من التحقيقات التي ركزت على منظمي أعمال العنف وعلى المرتكبين المباشرين لأشد الجرائم فداحة. ومن المتوقع أن تتم الموافقة على إصدار لوائح اتهام تخص حوالي ٢٥ متهما ورفعها وإحالتها بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المستبعد أن تؤدي لوائح الاتهام تلك إلى مزيد من المحاكمات حيث لا يُعرف مكان المتهمين،

باستثناء شخص واحد قيد الاحتجاز حاليا بتهمة القتل العمد لموظفين تابعين للأمم المتحدة يوم إجراء الاستطلاع الشعبي.

٢٨ - ومن المتوقع الانتهاء من خمس محاكمات تخص ١٩ متهما، وأن تظل سبع محاكمات تخص ١٢ متهما دون بت في نهاية العام. ووعيا من وحدة الجرائم الخطيرة بمطلب إنهاء جميع المحاكمات بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥، امتنعت عن رفع قضايا أخرى من شأنها أن تؤدي إلى محاكمات إضافية. وسعيا للانتهاء من هذا العدد الكبير من القضايا قبل أيار/مايو ٢٠٠٥ قامت الأفرقة الخاصة بتمديد ساعات انعقاد جلسات الاستماع في قاعة المحكمة الوحيدة المتاحة، وهي تحاول اتخاذ ترتيبات لاستخدام قاعة ثانية تكون متاحة على الأقل بعض الوقت. وبسبب التدريب الإلزامي الجاري للموظفين القضائيين الوطنيين، أعيدت جدولة المحاكمات لمراعاة ضيق الوقت المتاح للقضاة الوطنيين للمشاركة في الأفرقة.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قدمت وحدة الجرائم الخطيرة إلى الأفرقة الخاصة ٦٠ طلبا إضافيا لإصدار أوامر القبض. وأصدرت الأفرقة الخاصة ٣٩ أمر قبض خلال هذه الفترة، ويبقى ٨٨ طلبا من طلبات أوامر القبض تنتظر البت فيها. وإلى الآن أصدرت الأفرقة الخاصة ١٥٣ أمر قبض تتعلق بحالات الجرائم الخطيرة، ورفضت ثلاثة طلبات.

٣٠ - وتنوي الوحدة إعادة جميع الجثث التي حُددت هويتها إلى أسر الضحايا، ودفن رفات الجثث غير المحددة الهوية، وتقديم جميع المعلومات المتوافرة عن الجثث إلى السلطات الوطنية.

٣١ - وتعد الوحدة أيضا لإتاحة الأعمال التي قامت بها إلى الآن للسلطات الوطنية وغيرها من السلطات المختصة في نهاية البعثة في أيار/مايو ٢٠٠٥. وتحقيقا لهذا الغرض يجري تنظيم الكم الهائل من مواد الأدلة والمواد القانونية بعناية، مع حماية سرية المعلومات الحساسة المتعلقة بالشهود.

٣٢ - وكما أشرت في تقريرتي السابق، قد لا يمكن للعملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة الاستجابة استجابة تامة لرغبات المتضررين من العنف في عام ١٩٩٩ فيما يتعلق بإقامة العدل، بسبب محدودية الوقت والموارد المتاحة المتبقية. ويستمر بذل الجهود وتقديم مقترحات مختلفة لمعالجة هذه المسألة. ويجري بحثها بتعمق بغرض تحديد أكثر الترتيبات فعالية لحل هذه القضية.

٣٣ - وتركز لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة على إعداد تقريرها النهائي. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة تقدم الدعم الضروري لعمل اللجنة، بما في ذلك المشورة الفنية في مجال العدالة

والأمن، والمشاركة في أفرقة تنسيقية صغيرة، وتقديم المساعدة في صياغة الفصل المتعلق بالخلفية القانونية للتقرير النهائي.

البرنامج الثاني

دعم النهوض بإنفاذ القانون في تيمور - ليشتي

٣٤ - تضرر كل من الفعالية التشغيلية وتدريب وتطوير الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بسبب عدة أمور منها عدم وجود إطار قانوني مناسب. وفي أعقاب إصدار القانون الأساسي للشرطة الوطنية ومدونة القوانين التأديبية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٤، على التوالي، أظهرت كل من الشرطة الوطنية النظامية والوحدات الخاصة بعض التحسن في كثير من مجالاتها المهنية. وقد لعب مستشارو الشرطة المدنية التابعون لبعثة الأمم المتحدة دورا حاسما في تطوير قدرة الشرطة الوطنية.

٣٥ - ولا يزال مستشارو الشرطة المدنية التابعون لبعثة الأمم المتحدة يلعبون دورا رئيسيا في هذه المرحلة في توفير التدريب والتوجيه أثناء الخدمة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، ومما يسهل ذلك، نشر المستشارين في أماكن عمل ضباط الشرطة التيمورية، في تنسيق وثيق مع برامج تدريب الشرطة الثنائية والمتعددة الأطراف. وفضلا عن ذلك، تتلقى الوحدات الوطنية والخاصة تدريبا خاصا في مجالات مثل التحقيق في مكان الجريمة، وتناول الأدلة، وإجراء التشريح، والتكتيكات الدفاعية والسيطرة على الحشود، والوعي بالعنف العائلي.

٣٦ - وكما ذكر سابقا وضعت بعثة الأمم المتحدة خطة لتنمية مهارات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي استنادا إلى نتائج استقصاء أُجري في صفوف ضباط الشرطة الوطنية. وبدأ في ٢٠ أيلول/سبتمبر تنفيذ خطة معالجة نواحي النقص الخطيرة في قدرات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، ويتولى تنفيذ الخطة مستشارو الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة على مستوى المقاطعات وأقسامها الفرعية، من خلال تدريب المدربين لضمان الاستمرارية على المدى الطويل. ولكي تتحقق الأهداف المقترحة في خطة التطوير الاستراتيجي التي تمت الموافقة عليها يتعين التحقيق الكامل لتطوير المهارات بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥، من الضروري أن يظل عدد مستشاري الشرطة عند المستوى المسموح به وهو ١٥٧ مستشارا، وأن يظل الهيكل الحالي لعنصر الشرطة في البعثة دون تغيير.

٣٧ - وأُكملت في أواخر آب/أغسطس المرحلة الثانية من التدريب الذي يقوم به مستشارو الشرطة في البعثة لصالح وحدة الشرطة الاحتياطية، التي بدأت في حزيران/يونيه. وفي أعقاب قرار الحكومة إسناد دور جديد للوحدة يركز على مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، أُعْتُبر

أن من الضروري إضافة فترة ثلاثة أشهر أخرى من التدريب أثناء الخدمة، وذلك التدريب جار حالياً لزيادة تعزيز قدرات الوحدة. ومنذ الحادثة التي وقعت في ٢٠ تموز/يوليه، والتي رد فيها أفراد من الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي باستخدام القوة المفرطة لتشتيت مظاهرة سلمية في معظمها، أخضعت وحدة التدخل السريع كذلك لمزيد من التدريب، حسب طلب رئيس الوزراء إلى ممثلي الخاص. ويغطي التدريب جميع جوانب الدور المهني للوحدة، إلا أنه يركز على مجالات القيادة، والإمرة والضبط، والتعامل مع المظاهرات وأعمال الشغب، وهي مجالات من شأنها تحسين أداء الوحدة إذا واجهت حالة مشابهة مستقبلاً.

٣٨ - وتكاد وحدة شرطة الحدود تبلغ قوامها المتوقع، وهو ٣٠٠ فرد، من بينهم ٢٩٦ فرداً مسؤولين عن جميع النقاط الحدودية في المقاطعات الحدودية الثلاث. وقد كون عنصر الشرطة في البعثة وحدة خاصة للتدريب أثناء الخدمة لصالح جميع ضباط الدوريات الحدودية، لتنفيذها خلال الأشهر القادمة، وتركز على التعامل مع الأسلحة النارية واستعمال القوة.

٣٩ - ولدى الوحدة البحرية للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي قدرة محدودة على الاستجابة، حيث إنها مجهزة بزورقين فقط. والزورقان غير مناسبين للاستخدام في عرض البحر، وكلاهما متركز في ديلي. وهذا الوضع يترك بقية الخط الساحلي معرضاً للتهريب وغيره من الأنشطة غير المشروعة، كما يترك المنطقة الاقتصادية دون حماية تذكر ضد الصيد غير المشروع.

٤٠ - وقد كُملت جهود بعثة الأمم المتحدة ببرامج أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف لتقديم المساعدة من أجل تطوير الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي. وبدأت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر المجموعة الأولى من دورات "تدريب المدربين" التي يجريها مدربون أستراليون، كجزء من برنامج المساعدة المشترك بين أستراليا والمملكة المتحدة. وسيتم تدريب ما مجموعه ٥٠ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية خلال شهرين وتعاون الصين وماليزيا وتايلند لتدريب وتطوير الكوادر الإدارية العليا والمتوسطة لقوة الشرطة، وتقديم مجموعة متنوعة من دورات التدريب المتخصصة. كما قدمت ماليزيا المساعدة في مجال تدريب المدربين في كلية الشرطة، ووحدة الشرطة الاحتياطية المشكلة حديثاً، ووحدة التدخل السريع. وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً تقديم مساعدة إضافية للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي من خلال التدريب في مجالات متخصصة مثل مكافحة التمرد والطب الشرعي.

٤١ - وبفضل المساعدة التي أتت عن طريق جهود التدريب والتوجيه المشار إليها أعلاه، ظل تطوير قوة شرطة تيمور - ليشتي الوطنية يسير قدماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد غدا ضباط الشرطة الوطنية تدريجياً يحسنون مهاراتهم ويكتسبون الخبرة في العديد من مجالات

حفظ الأمن. وتزداد تدريجياً قدراتهم على القيام بعمليات حفظ الأمن اليومية الاعتيادية. وبفضل سن القانون الأساسي الذي يحدد دور الشرطة الوطنية، بدأت عملية لتنقيح الإجراءات التشغيلية الموحدة والمبادئ التوجيهية المعمول بها طبقاً للقانون، وهو ما سيساعد على زيادة تطوير قوة الشرطة.

٤٢ - غير أنه ما زال هناك عدد من المشاكل الرئيسية، من بينها نقص المعرفة والخبرة المهنية، وقدرات الإدارة التنظيمية، والافتقار إلى المعدات والهيكل الأساسية والدعم السوقي، وانعدام آليات التنسيق والتشريعات اللازمة، بالإضافة إلى القانون الأساسي. وبشكل خاص، ما زالت قوة الشرطة تواجه مشكلة عدم احترام الانضباط وحقوق الإنسان. ويستمر ورود تقارير متواترة عن حوادث انتهاك حقوق الإنسان وغيره من أشكال التعسف في استعمال السلطة التي ترتكبها الشرطة. وتزداد هذه الحالة تعقيداً بسبب عدم كفاية الموارد المرصودة لهيئة التفيتش ومكتب آداب المهنة على حد سواء، وبالتالي يصعب عليهما إجراء تحقيقات في جميع حوادث الانتهاكات المبلغ عنها. وسيقتضي حل هذه المشاكل بعض الوقت وسيكتسب الحصول على المساعدة الدولية المستمرة أهمية حيوية.

٤٣ - وتم مؤخراً شراء عدد كبير من البنادق ذات المواسير الطويلة لكي تستخدمها الشرطة الوطنية، بحيث وصل مجموع هذه الأسلحة المتوافرة للشرطة إلى ٤٥٣. وقد اتفق ممثلي الخاص ورئيس الوزراء على ضرورة ألا يحمل أفراد الشرطة الوطنية هذه الأسلحة في الأماكن العامة وعلى ضرورة وضع تقييدات واضحة لاستخدامها.

٤٤ - وخلال الأشهر الستة المقبلة، سيركز مستشارو الشرطة المدنية التابعين للبعثة جهودهم على المساهمة في تحويل الشرطة الوطنية إلى سلك شرطة ذي طابع غير سياسي ويتسم بالحياد والروح المهنية عن طريق توفير التدريب والتوجيه بهدف تحسين قدرات الشرطة من الناحية المهنية والتقنية لتبلغ المستويات الضرورية المطابقة للمعايير الدولية. وسيتمسرون في عملهم جنباً إلى جنب مع نظرائهم التيموريين من أفراد الشرطة الوطنية في مقرها، وفي جميع المقاطعات ووحدات الشرطة المتخصصة لتيسير التفاعل معهم. وسيكون من اللازم تكملة هذه المساعدة ببرامج أخرى للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن بين التدابير اللازم أن تتخذها الحكومة، التعجيل باعتماد تشريعات ذات صلة مثل مدونة قوانين العقوبات ومدونة قوانين الإجراءات الجنائية وقوانين مختلفة بشأن الهجرة، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والأسلحة النارية والمتفجرات. وسيكون لاستمرار التركيز على ضرورة تقيّد ضباط الشرطة بقواعد الانضباط وضبط النفس أهمية حيوية، شأنه في ذلك شأن إنشاء هيئة رقابة خارجية على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات لمعالجة الشكاوى التي

يرفعها عامة الجمهور ضد الشرطة الوطنية. ومن الأمور الحيوية للنجاح في ذلك اتخاذ إجراءات تأديبية صارمة ضد ضباط الشرطة الوطنية الذين تأكدت مسؤوليتهم عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والتعسف في استعمال السلطة، بما في ذلك أثناء المظاهرات التي وقعت يوم ٢٠ تموز/يوليه.

البرنامج الثالث

دعم أمن تيمور - ليشتي واستقرارها

٤٥ - ظل الوضع الأمني العام في تيمور - ليشتي يتسم بالهدوء والسكينة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن أعمال التهريب الإجرامية والتجارة غير المشروعة في المناطق الحدودية لا تزال مستمرة. وما فتئت التوترات الناجمة عن المظاهرات التي تقوم بها أساسا مجموعات قدامى المحاربين وحوادث العنف التي تنشب بين مجموعات ممارسي فنون الرياضة القتالية تشكل خطرا على أمن البلاد. ورغم أن تيمور - ليشتي لم تصبح هدفا للإرهاب، فقد شكلت عملية التفجير الإرهابية التي شهدتها جاكرتا مؤخرا مؤشرا آخر يندرج بالخطر الحقيقي الذي تشكله الهجمات الإرهابية داخل هذه المنطقة وبأنه لا بد من اتخاذ تدابير وقائية.

٤٦ - وما برحت قدرات قوات الدفاع الوطنية التيمورية في تزايد، لكن ما زال يعيقها عدم وجود الأفراد المتمرسين ونظم التدريب المناسبة والمعدات والقدرة السوقية المحدودة. وكما ورد في تقرير السابقي، ما زال العمل مستمرا في وضع خطة للدفاع تسمى "دفاع ٢٠٢٠"، بمساعدة مستشار يحظى بدعم ثنائي. ونظمت قوات الدفاع حملة جديدة للتجنيد. ومجرد أن تنتهي هذه العملية، سيبدأ تدريب ٢٦٠ مجندا جديدا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المقرر أن تُجري قوات الدفاع الوطنية التيمورية، لأول مرة في تاريخها، عملية التدريب هذه على يد أفرادها، على أن يقدم الشركاء الشنائون الإرشاد والمساعدة عند الاقتضاء فقط.

٤٧ - ويواصل العنصر العسكري للبعثة دعم الجهود التي تبذلها وكالات الأمن التيمورية من أجل حفظ أمن البلد واستقراره. وما زال العنصر العسكري، الذي يظل على وعي بالحالة السائدة ويسير دوريات مكثفة يشكل وجودها عاملا يساعد على تهدئة الأوضاع في المناطق الحدودية، يقدم مساعدته من أجل تطوير قوات الدفاع الوطنية التيمورية عن طريق برنامج لنقل المهارات والمعارف الرامي إلى تلقين المهارات الفنية والعملية وكذا خبرة العمليات. وقد بدأت خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر خمس وحدات تدريبية في العمل، وتشمل مجالات عمل الشرطة العسكرية، والهندسة، وعمل أفراد العمليات، وجمع

المعلومات العسكرية، وعمل موظفي السوقيات. ومن المقرر أن يستمر هذا البرنامج حتى موعد انتهاء ولاية البعثة في أيار/مايو ٢٠٠٥، وسيضم أيضاً تدريباً متخصصاً إضافياً فضلاً عن عمليات تدريب متكررة على اكتساب المهارات العسكرية الأساسية، إن اقتضى الحال ذلك.

٤٨ - وبذل العنصر العسكري في الوقت ذاته جهوداً ضخمة لتوثيق أواصر التعاون بين الوكالات الأمنية التيمورية والإندونيسية. وكجزء من استراتيجية انسحاب البعثة، اتخذ العنصر العسكري ترتيبات لعقد اجتماعات منتظمة بين الجانبين التيموري والإندونيسي ستستمر إلى ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٥. وفي أعقاب مشاركة القائد العام لقوات الدفاع الوطنية التيمورية في اجتماع مشترك سابق بين القيادات عقده قائد قوة البعثة والقائد الإقليمي للجيش الإندونيسي، شارك لأول مرة القائد العام لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية وقائد وحدة دورية الحدود في هذا الاجتماع الذي انعقد في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

٤٩ - وما زال ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة يقومون بدور محوري في رصد التطورات الأمنية التي تقع على طول الحدود وفي تيسير الاتصال بين وكالتي أمن الحدود التيمورية والإندونيسية. ونتيجة لجهودهم، تنعقد اجتماعات أسبوعية منتظمة عند مختلف نقاط الاتصال، حيث يناقش أفراد وكالتي أمن الحدود القضايا والمنازعات التي تقع على الحدود بين البلدين وحلها. وقد ساعدت هذه الاجتماعات على تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بين وكالتي أمن الحدود التيمورية والإندونيسية.

٥٠ - وما زالت قوة الأمن التابعة للبعثة على استعداد لتوفير الحماية الأمنية والدعم لإجلاء ضباط الاتصال العسكريين وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة، بينما تظل وحدة الاستجابة الدولية متأهبة للقيام بعملياتها في الظروف الاستثنائية. وعقب الحادثة التي وقعت يوم ٢٠ تموز/يوليه وعمليات التفجير التي هزّت جاكارتا مؤخراً، استدعي أفراد إضافيون من الوحدة لتعزيز صفوف الفصيلة المنتشرة في ديلي لحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها.

٥١ - وكان التقدم المحرز في مجال أمن الحدود خلال الأشهر الستة المنصرمة أبطأ مما كان متوقعاً، ولذلك لم يطرأ تغيير يُذكر في العديد من العوامل التي تسوّغ وجود العنصر العسكري للبعثة. وبالرغم من الجهود المبذولة، لم تتوصل تيمور - ليشتي وإندونيسيا إلى اتفاق نهائي بشأن ترسيم حدودهما البرية. ولم تكنسب وكالات أمن الحدود التيمورية بعد القدرة الكافية لإدارة شؤون الحدود بنفسها، كما أنها لم تصل بعد إلى مستوى تستطيع عنده التفاعل مع وكالات أمن الحدود الإندونيسية بنفسها ودون تيسير من العنصر العسكري للبعثة. ومع اكتساب الشرطة الوطنية للمهارات والخبرة، تحسنت قدرتها على التصدي

للتحديات الأمنية، لكن ليس إلى درجة القدرة على توفير ظروف الحماية والإجلاء لضباط الاتصال العسكريين التابعين للبعثة. ولا يمكن استبعاد احتمال حدوث ظروف استثنائية تفوق قدرة الشرطة الوطنية على مواجهتها.

٥٢ - وبالنظر إلى ما تقدم ذكره ولأن القوام الحالي لعنصر البعثة العسكري أصبح بالفعل عند حده الأدنى، سيكون لزاماً الاحتفاظ بعدد الأفراد العسكريين الـ ٤٧٧ المأذون بهم خلال الأشهر الستة المقبلة. وسيواصل العنصر العسكري القيام بالمهام الموكلة إليه من قبل مجلس الأمن والمتمثلة في تعزيز الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي. وسيواصل ضباط الاتصال العسكريون الـ ٤٢ تيسير الاتصال بين وكالتي أمن الحدود التيمورية والإندونيسية ورصد التطورات الأمنية على امتداد الحدود؛ وستواصل القوة البالغ تعداد أفرادها ٣١٠ توفير الحماية لضباط الاتصال العسكريين وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة الموجودين في البلد وتوفير أجواء تبعث على الطمأنينة. وستواصل وحدة الاستجابة الدولية البالغ قوامها ١٢٥ فرداً تنفيذ العمليات الوقائية وعمليات الاستجابة في الظروف الاستثنائية. وبينما ستكون هذه المساعدة متوافرة إلى غاية أيار/مايو ٢٠٠٥، لا بد أن تغتنم تيمور - ليشتي وإندونيسيا الفرصة لتكثيف جهودهما، بما في ذلك على أعلى المستويات، من أجل إبرام اتفاق بشأن ترسيم الحدود البرية في أقرب وقت ممكن. ورشما يتم التوصل إلى هذا الاتفاق، سيكون من الضروري اعتماد ترتيب مؤقت لتيسير إدارة شؤون الحدود.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة

٥٣ - ظهرت بعض مؤشرات الانتعاش على اقتصاد تيمور - ليشتي: فأصبحت معدلات التضخم معتدلة خلال الأشهر القليلة الماضية ومن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١ في المائة عام ٢٠٠٤. وتواصل توسُّع القطاع المصرفي، حيث بدأ مصرف تجاري ثالث عملياته في آب/أغسطس ٢٠٠٤ وارتفع مؤخراً معدل الإقراض بالنسبة للقروض المصرفية. ومع ذلك، فقد ظلت الوساطة المالية متواضعة، حيث يُستثمر قسط هام من الودائع المصرفية خارج البلد وتقتصر الخدمات المصرفية النظامية إلى حد كبير على مدينة ديلي. وما زالت السياسة المالية للحكومة تنسم بالحذر. وأُتخذت خطوات لمعالجة مشاكل تيمور - ليشتي الهيكلية المتأصلة، لا سيما تخلف القطاع الخاص، وسُنّت عدة قوانين بشأن المؤسسات التجارية، مثل قانون المشاريع التجارية، الغاية منها وضع إطار قانوني للأنشطة التجارية.

٥٤ - ويقوم البنك الدولي حالياً بصوغ برنامج للإدارة المالية من أجل دعم الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في مجال تنمية قدرات القطاع المالي في البلد. ولهذه الغاية،

تولى البنك قيادة بعثة مشتركة من الجهات المانحة في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر، مهمتها تحديد مجالات الاحتياج وستليها بعثة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر. ويشرف البنك الدولي، بوصفه أمين الصندوق الاستثماري لتيمنور - ليشتي، مشاريع تُنفذ في مجالات الزراعة والقدرة الاقتصادية والتعليم والصحة والنفط والمؤسسات التجارية الصغرى. ومنذ تموز/يوليه، انتهى البنك من بناء سبع مدارس ابتدائية جديدة في البلد، بحيث بلغ مجموع عدد المدارس الابتدائية التي شُيّدت ٢٣ مدرسة. وإضافة إلى ذلك، شرع البنك مؤخرًا في تمويل إعداد دليل للتعليم والتدريس سيوزع على جميع تلامذة المدارس الابتدائية. وفي أيلول/سبتمبر، تم إنجاز دراسة استقصائية صحية ديمغرافية. ويواصل البنك أيضًا دعم حلقات العمل المعنية بمبادرات إنشاء المشاريع التجارية من أجل تشجيع تنمية الأعمال التجارية الصغرى، وهي حلقات اجتذبت ١٠٩٩ مشاركًا خلال الأشهر القليلة الماضية.

٥٥ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بذل الجهود لتعزيز القدرة المؤسسية للمعهد الوطني للإدارة العامة على توفير التدريب الفني والتدريب في مجال الإدارة لموظفي الخدمة المدنية في البلد وكبار المسؤولين الحكوميين فيه. وبالتعاون مع البعثة، ساعد البرنامج الإنمائي وزارة العدل، على تدشين مركز التدريب القضائي الذي شرع منذ شهر آب/أغسطس في تقديم تدريب مهني موحّد على مستوى الدراسات العليا لموظفي القضاء التيموريين. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضًا للجهود التي تبذلها الحكومة للتخصّير للانتخابات المحلية وتنفيذ برامج تشغيل قدامى المحاربين وغيرها من برامج العمالة. وينفذ البرنامج الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برامج لتنشيط المجتمعات المحلية في البلد من أجل زيادة محاصيل الأرز. وعلاوة على ذلك، وبفضل الأموال التي أتاحتها المفوضية الأوروبية، يستعد البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتشييد خمسة جسور في الجزء الشرقي من البلاد لزيادة سبل الوصول إلى الأسواق أمام سكان المناطق الريفية.

٥٦ - ووزع برنامج الأغذية العالمي ما تبقى من المعونة الغذائية الطارئة على الأسر المعيشية المتضررة من الجفاف والفيضانات، وهو بصدد وضع الصيغة النهائية لبرنامج يهدف إلى معالجة شواغل انعدام الأمن الغذائي بالنسبة لأطفال المدارس. كما تواصل الحكومة تنفيذ برنامج الإنعاش والعمالة والاستقرار لصالح المقاتلين السابقين في تيمور - ليشتي ومجتمعاتهم، الذي انتهى من دفع ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل مقاطعة من المقاطعات الـ ١٣ من أجل إصلاح الطرق وشبكات الإمداد بالمياه والمدارس والمباني العامة الأخرى من خلال النهوض بعمالة الفئات الضعيفة، بمن فيها المقاتلون السابقون وقدامى المحاربين والشباب.

٥٧ - وبمساعدة مالية وتقنية من صندوق الأمم المتحدة للسكان، أجرت تيمور - ليشتي، في تموز/يوليه أول تعداد وطني للسكان، أفضى إلى وضع إحصاءات مؤقتة دقيقة للسكان شملت حتى الأقسام الفرعية للمقاطعات. وتوضح الأرقام المؤقتة زيادة باهرة بمقدار ١٧,٤ في المائة في مجموع السكان بسبب العدد الكبير من العائدين وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية. فقد تزايد عدد سكان مقاطعة ديلي بنسبة ٣٩,٣ في المائة في ظرف ثلاث سنوات، وهذا دليل على حدوث زيادة ضخمة في معدل التحضر ستشكل تحديات عديدة للحكومة. وبالنظر إلى نتائج هذا التعداد، حددت الحكومة تركيزها على تنفيذ السياسة الوطنية لتنظيم الأسرة كجزء من برنامج الصحة الإنجابية الشامل الذي وضعت وزارة الصحة. ويساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية الحكومة عن طريق تدريب موظفي الصحة المعنيين وتحسين مرافق الرعاية الصحية على صعيد المقاطعات. وقدمت اليونيسيف الدعم التقني من أجل وضع استراتيجية التحصين الوطنية والاستراتيجية الغذائية الوطنية اللتين أقرتهما مؤخرًا وزارة الصحة.

٥٨ - وبدعم تقني من اليونيسيف، أقرت وزارة التعليم أول خطة لإصلاح المناهج الدراسية الخاصة بالتعليم الابتدائي تقضي بتوفير برنامج دراسي بلغتين (التيتموية والبرتغالية) في جميع مناهج المواد حتى الصف السادس، يجري حالياً تجربته قبل بدئه في البلد. وتواصل اليونيسيف واليونسكو تقديم التدريب لمدرّسي ومديري المدارس الابتدائية والثانوية.

٥٩ - وتدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السلطات الوطنية في وضع إجراءات طلب اللجوء وتنفيذها، وتعزيز قدرتها على تولى مهمة تحديد وضع اللاجئين، وتوفير الحماية للمحتاجين إليها من بينهم. وعلاوة على ذلك، تواصل اليونيسيف إشراك الحكومة في قضايا حماية الطفولة وأجرت مشاورات على الصعيد الوطني مع الأطراف المعنية بشأن مشروع قانون الطفل.

رابعاً - الجوانب المالية

٦٠ - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ١٣/٥٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ حوالي ٨٥,٢ مليون دولار، من أجل الإنفاق على البعثة في الفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. لهذا فإنه إذا وافق مجلس الأمن على توصيتي الواردة في الفقرة ٦٥ أدناه بتمديد ولاية البعثة، فإن تكاليف تشغيلها والإنفاق عليها خلال فترة التمديد ستقتصر على الموارد التي أقرتها الجمعية العامة.

٦١ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية/بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ٦٩,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٣٩٢,١ مليون دولار.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٦٢ - حققت تيمور - ليشتي تقدما مطردا على مدار الشهور الثلاثة الماضية في سعيها لبناء المؤسسات. وبينما كان التحضير يجري للانتخابات المحلية، طرحت القيادات التيمورية بعض المبادرات من أجل حل مسألة قدامى المحاربين ووقف العنف المحتدم بين جماعات فنون القتال حفاظا على السلام والاستقرار في البلد. وبفضل مساعدة البعثة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، نمت قدرات الإدارة الحكومية وجهاز القضاء وأجهزة الأمن. ومع هذا، تبقى أمور كثيرة يجب القيام بها في المجالات الرئيسية بدءا من توطيد دعائم الحكم الرشيد وبناء المؤسسات إلى إصلاح قطاع الأمن. ومن أمثلة المهام المتبقية اختيار أمين حقوق الإنسان والعدالة وتأسيس أطر قانونية وترسيخها، وحل الخلافات القائمة حول الحدود بين تيمور - ليشتي وجيرانها.

٦٣ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، زارت بعثة متكاملة للتقييم التقني تيمور - ليشتي في مطلع تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض الوضع على الطبيعة بغية دراسة جدوى تعديل حجم البعثة وتكوينها ومهامها، بما في ذلك تركيبة عنصر الشرطة والعنصر العسكري. والتمست البعثة الرأي من جميع أصحاب المصلحة وكذلك تفقدت مناطق الحدود.

٦٤ - وخلصت بعثة التقييم إلى أنه على الرغم من التقدم الباهر الذي تحقق في مرحلة توطيد البعثة، لم تصل تيمور - ليشتي بعد إلى عتبة الاكتفاء الذاتي الحاسمة. فالإدارة الحكومية - خاصة قطاعات المالية والمصارف والعدل - ما زالت ضعيفة هشة. كما أن بعض المستشارين المدنيين الثمانية والخمسين للبعثة الذين يوفرون أهم جوانب الدعم، والذين كان من المفترض أن يعملوا الآن كموجهين، ما زالوا يؤدون مهامهم وظيفية تنفيذية في المؤسسات الرئيسية اليوم. وفي مجال إنفاذ القانون، ما زالت شرطة تيمور - ليشتي الوطنية تواجه تحديات خطيرة، من بينها الافتقار إلى المهارات والقيم الفنية، والتمرس على أعمال الشرطة، والمعدات والبنية التحتية اللازمة، وقدرات الإدارة والتنسيق. ويلزم المزيد من التدريب للوصول بها إلى المستوى المرغوب من الاحتراف المهني والكفاءة والمهارة. وما زال الدور الذي قام به مستشارو الشرطة المدنية التابعون للبعثة في تدريب ورصد شرطة تيمور - ليشتي

الوطنية ضروريا للغاية. وحتى يكتمل تنفيذ برامج التدريب الجارية على أتم وجه بحلول عام ٢٠٠٥، سيلزم الحفاظ على قوام الشرطة المدنية المصرح به خلال الأشهر الستة القادمة، وهو ١٥٧ فردا. وفيما يتعلق بدعم أمن واستقرار تيمور - ليشتي، ما زال من اللازم ترسيم الحدود بينها وبين إندونيسيا. ولئن كانت العلاقات الثنائية بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي قد تحسنت، ولا سيما على أعلى المستويات، فإن الأمر يستلزم وجود ٤٢ ضابط اتصال عسكري لتسهيل الاتصالات بين أجهزة أمن الحدود ولرصد التطورات المتعلقة بالأمن. وما زال سكان تيمور - ليشتي يعدون هذا الوجود الدولي الصغير القائم على امتداد الحدود، والذي يدعمه العنصر العسكري للبعثة، آلية هامة لبناء الثقة.

٦٥ - وبالنظر إلى ما تقدم، فإن الوضع على أرض الواقع لا يسوغ أي تعديل في المهام المنوطة بالبعثة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). وأي تغير في تكوين وحجم البعثة في الظروف الراهنة، بما في ذلك عنصر الشرطة والعنصر العسكري، قد يحد من قدرتها على النهوض بمسؤولياتها. وقد أعرب رئيس الوزراء ألكيتيري في لقاء جرى في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ عن تقديره للمساعدات التي قدمتها البعثة منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، أعرب الرئيس ورئيس الوزراء، في اجتماعات مع ممثلي الخاص، عن الأمل في تجديد ولاية البعثة بشكلها وهيكلها الحاليين لمدة ستة أشهر أخرى. ومن ثم، أوصى بالإبقاء على البعثة كما هي في الوقت الراهن بمهامها وتشكيلها وحجمها حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وستسمح فترة الستة أشهر النهائية هذه بإكمال المهام الرئيسية للبعثة وتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن.

٦٦ - وفي الوقت ذاته، سيتعين على البعثة أن تركز بصورة متزايدة على إعداد استراتيجيتها للخروج خلال الأشهر الست التالية بهدف التأكد من أن بوسع البلد، عندما تغادره، أن يواصل المسيرة دون معوقات خطيرة نتيجة انسحابها. وهذا يقتضي منها أن تضاعف جهودها من أجل تشجيع المواطنين التيموريين على زيادة مشاركتهم في المحلات الثلاثة لبرنامجها وتبنيهم لها وتحديد الشركاء المقبلين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ولكي يتأتى ذلك، يتعين على البعثة أن تتأكد، عندما تغادر البلد، من قدرة المواطنين التيموريين على النهوض بمسؤولياتها بمساعدة منظومة الأمم المتحدة والمناخين الثنائيين. ويسعدني أن أشير إلى أنه بات من المقرر الآن عقد مؤتمر المناخين في آذار/مارس بدلا من حزيران/يونيه كما كان مقررا من قبل.

٦٧ - واستكملت الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مع شركاء إغنائيين آخرين دور البعثة في مساعدة عملية بناء المؤسسات في تيمور - ليشتي.

وخلال الشهور الستة القادمة، سيغدو هذا الدعم الإضافي المقدم من تلك الجهات أشد أهمية في تيسير سلاسة الانتقال من طور عملية حفظ السلام إلى طور إطار المساعدة الإنمائية التقليدية المستدامة. وإنني أهيب بجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في تيمور - ليشتي أن يعززوا تعاونهم مع البعثة حتى يتحقق هذا الانتقال.

٦٨ - وإنني على ثقة من أن العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا سوف تزداد توطدا بفضل الجهود المشتركة بين القيادات التيمورية والحكومة الإندونيسية الجديدة. وإنني أدعو البلدين ألا يدخرا وسعا من أجل حل المسائل الثنائية المعلقة، ولا سيما ترسيم حدودهما البرية.

٦٩ - وإنني أثني على وحدة الجرائم الخطيرة لما تبذله من جهود لإكمال تحقيقاتها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والانتهاء من المحاكمات والأنشطة الأخرى بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). وفي الوقت ذاته، أعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة التي وقعت في عام ١٩٩٩ في تيمور الشرقية إلى العدالة. وأكرر دعوتي السابقة إلى التعاون التام بين الدول الأعضاء لضمان ألا ينجح الجناة في الإفلات من العقاب. وإنني أعتزم مواصلة بحث الطرق الممكنة لعلاج هذه المسألة بهدف عرض مقترحات مناسبة في هذا الشأن.

٧٠ - وختاما، أود أن أثني على ممثلي الخاص سوكيهيرو هاسيغاوا، وعلى أفراد العناصر المدنية والعسكرية وعناصر الشرطة التابعة للبعثة لما أبدوه من تفان في أداء مهام البعثة.

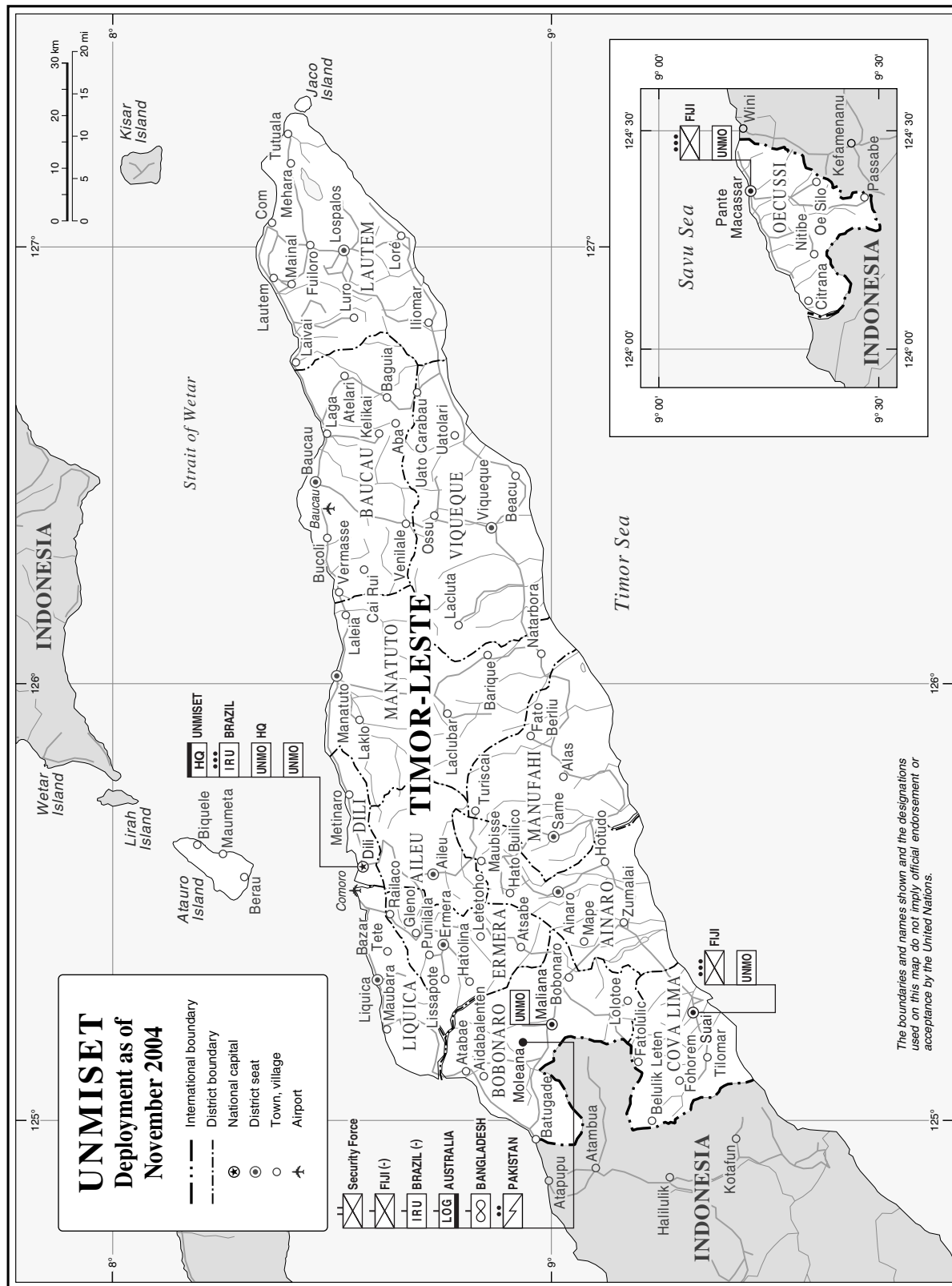
مرفق

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية: الشرطة المدنية والقوام العسكري

(في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

الشرطة المدنية	القوات	المراقبون العسكريون	المجموع
١	—	٢	٣
الأتحاد الروسي			
١	—	—	١
الأرجنتين			
٣	—	٢	٥
الأردن			
٥	—	—	٥
إسبانيا			
١٧	٩٤	٣	١١٤
أستراليا			
٣	—	—	٣
أوكرانيا			
١٠	١٩	٣	٣٢
باكستان			
٥	١٣٥	٤	١٤٤
البرازيل			
١٧	٥	٥	٢٧
البرتغال			
٣	٣٤	٢	٣٩
بنغلاديش			
٢	—	—	٢
البوسنة والهرسك			
—	—	٢	٢
بوليفيا			
٦	—	—	٦
تركيا			
—	—	٢	٢
الدانمرك			
١	—	—	١
زامبيا			
٢	—	—	٢
زمبابوي			
٤	—	—	٤
ساموا			
١	—	—	١
سري لانكا			
٢	—	٢	٤
السويد			
١٦	—	—	١٦
الصين			
٤	—	—	٤
غانا			
١٣	—	٣	١٦
الفلبين			
—	١٣٧	—	١٣٧
فيجي			
٢١	٥	٦	٣٢
ماليزيا			
—	—	٢	٢
موزامبيق			
٢	—	—	٢
النرويج			
٢	—	٢	٤
نيبال			

المراقبون العسكريون	القوات	الشرطة المدنية	المجموع
٣	١	—	نيوزيلندا
٩	—	٩	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٢٢	٤٢	٤٣٠	١٥٠ المجموع



Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section